الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
The National Society for Human Rights

حقوق الإنسان في الصحافة

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الملف الصحفي ليوم/ الجمعة-السبت- الأحد

8-7-6 **شعبان** 1437 /15-14-13 **مايو** 2016

الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان	2
أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية	4

السفير الإيرلندي يزور جمعية حقوق الإنسان

المصدر: جريدة الرياض الجمعة 6 شعبان 1437هـ - 13 مايو 2016م
http://www.alriyadh.com/1502572

الرياض - واس
زار السفير الإيرلندي لدى المملكة السيد توني كوتر، الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان أمس الخميس، وكان في استقباله رئيس الجمعية د. مفلح بن ربيعان القحطاني.في بداية اللقاء قدم رئيس الجمعية شرحا موجزا عن أنشطة الجمعية ومساهمتها في نشر الثقافة الحقوقية وآليات عملها ونوعية القضايا التي تتلقاها، وما تقدمه الجمعية من جهود في مجال حقوق الإنسان والتقدم الملحوظ في هذا المجال والجهود التي تبذل من أجل تعزيزه. وقد تطرق الحديث إلى بعض الأنظمة التي صدرت مؤخراً كنظام حماية الطفل ونظام الحماية من الإيذاء، كما تطرق الحديث إلى تقدم حقوق الإنسان في المملكة ومن ذلك دخول المرأة إلى عضوية مجلس الشورى والسماح لها بالمشاركة في الانتخابات البلدية، وقد أوضح رئيس الجمعية للوفد الزائر عقوبة الإعدام وآلية تطبيقها في المملكة. وأكد السفير كوتر على احترام بلاده لعادات وتقاليد وأنظمة المملكة، مشيداً بالتقدم الذي تشهده المملكة في العديد من المجالات كالتعليم والصحة، وفي نهاية اللقاء شكر السفير رئيس الجمعية على حسن الإستقبال كما أبدى سروره لهذا اللقاء والذي اتضح له من خلاله الكثير من الأمور المتعلقة بحقوق الإنسان.

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

• مساند" لخدمة الراغبين في العمالة المنزلية

المصدر: جريدة الحياة الاحد 8 شعبان 1437هـ - 15 مايو 2016م
http://www.alhayat.com/Articles/15614507

الرياض -الحياة

دعت وزارة العمل والتنمية الاجتماعية المواطنين والمقيمين الراغبين في خدمات العمالة المنزلية (الرجالية والنسائية) إلى الاستفادة من برنامج العمالة المنزلية (مساند)، من خلال الدخول على الرابط: www.musaned.gov.sa، وذلك للتعرف على المكاتب والشركات المرخص لها بمزاولة نشاط تقديم خدمات الاستقدام، إضافة إلى معرفة الجنسيات والمهن المتاحة في الموقع، وكذلك التكاليف ومدد الوصول.

وأوضح المتحدث الرسمي للوزارة خالد أباالخيلفي بيان صحافي أمس، أن موقع «مساند» أتاح لأطراف العملية التعاقدية التعرف على آلية تقديم الشكاوى والنزاعات، إضافة إلى أن يشمل الموقع النماذج والمستندات الخاصة بالعمالة المنزلية، التي تقدم من الجهات ذات العلاقة.

وأبان أبا الخيل أن الموقع أتاح لمرتاديه الاطلاع على تكاليف استقدام العمالة المنزلية وفقاً للجنسيات والمهن، مع تحديد مكان مزود الخدمة، داعياً في الوقت ذاته عملاء الوزارة إلى الإبلاغ عن فروق التكاليف المعلنة في الموقع عن الواقع من خلال قنوات التواصل الرسمية التي أتاحتها الوزارة. وأكد المتحدث الرسمي أن الموقع أتاح لمرتاديه إمكان الاطلاع على اشتراطات ما بعد توقع العقد بين طالب الخدمة ومقدمها سواء أكان مكتباً أم شركة استقدام، ومن ذلك ألا تتجاوز فترة الاستقدام للخدمة 60 يوماً من تاريخ توقيع العقد، وألا يدفع أكثر من 25 في المئة من قيمة العقد عند التوقيع والقيمة المتبقية عند إثبات التأشير على جواز العامل أو العاملة، وأن تشمل التكاليف جميع خدمات الاستقدام ما عدا رسوم التأشيرة 2000 ريال. وتضمنت اشتراطات ما بعد توقيع العقد فرض غرامة 100 ريال عن كل يوم وبحد أقصى 30 يوماً في حال تأخر وصول العامل أو العاملة عن المدة المحددة، بينما إذا زادت مدة التأخير عن 30 يوماً، وهي المدة المتفق عليها، يعتبر العقد لا غياً تلقائياً ويعاد للعميل ما دفعه مضافة إليه الغرامة.

ودعا المتحدث الرسمي جميع العملاء إلى الإبلاغ عن المخالفات أو المشكلات التي تواجههم في الاستقدام من خلال القنوات الرسمية لتقديم البلاغات، إذ يتاح للمتضرر أن يتقدم بالشكوى إلكترونياً من طريق برنامج العمالة المنزلية (مساند)، أو عبر مركز الاتصال لخدمة العملاء 19911، أو من خلال أفرع مكاتب العمل في جميع مناطق المملكة.

اكتمال انتقال • القضاء الجزائي" إلى • العدل"

المصدر: جريدة الحياة الاحد 8 شعبان 1437هـ - 15 مايو 2016م
http://www.alhayat.com/Articles/15614406

الرياض -الحياة

أعلن رئيس ديوان المظالم خالد اليوسف أمس (السبت) نجاح انتقال القضاء الجزائي بجميع مراحله بقضاته ومعاونيه وموظفيه، من محاكم ديوان المظالم إلى وزارة العدل، وذلك تماشياً مع ما حدده الديوان من جدول زمني لإتمام سلخ القضاء الجزائي.

وأوضح اليوسف أن ذلك تم من خلال خطة زمنية محددة ومراحل أعمال مجدولة، وفق لجان فرعية مرتبطة بلجنة مركزية، بإشراف رئيس الديوان مباشرة، وتمت جميع مراحل النقل وفق ما هو مرسوم وفي إطار الجدول الزمني

المحدد. وقال: «تم تذليل الصعوبات والمعوقات التي يستلزمها كل عمل انتقالي، فاليوم نرى ونجني ثمرة من ثمار هذه الرؤية، بتطوير مرفق القضاء بحسب ما تحتاج إليه المرحلة، ووفقاً لما جاء في آلية العمل التنفيذية لنظامي القضاء وديوان المظالم الصادرة مع المرسوم الملكي».

يذكر أن عملية سلخ الدوائر تضمنت نقل نحو 4500 قضية من النظام الإلكتروني لديوان المظالم إلى النظام الإلكتروني التابع لمحاكم القضاء العام، كما تم نقل الوظائف القضائية والإدارية إلى الدوائر الجزائية بوزارة العدل. وستباشر الدوائر المتخصصة المنقولة من ديوان المظالم إلى المحاكم الجزائية التابعة لوزارة العدل أعمالها اليوم، وتشمل الدوائر الجزائية المنقولة محاكم الاستئناف الإدارية في كل من الرياض ومكة المكرمة والمدينة المنورة وعسير والشرقية، وكذا المحاكم الإدارية في كل من الرياض وجدة ومكة المكرمة والمدينة المنورة والدمام وبريدة وحائل وتبوك وسكاكا وأبها والباحة وجازان ونجران وعرعر.

وتشمل القضايا التي تختص بها تلك الدوائر جميع الجرائم التي سبق أن وردت نصوص خاصة بإسناد نظرها إلى ديوان المظالم على وجه التحديد.

• بلدي الرياض" مستنكراً اعتداء مراقب على أحد المواطنين:لابد من محاسبته

المصدر: جريدة الحياة السبت 7 شعبان 1437هـ - 14 مايو 2016م
http://www.alhayat.com/Articles/15594798

الرياض - سعاد الشمراني

استنكر المجلس البلدي بالرياض بشدة التصرف غير المسؤول من أحد موظفي البلديات التابعة لأمانة منطقة الرياض، الذي قام بالاعتداء على مواطن وهو ما رصده مقطع فيديو نشر على موقع التواصل «تويتر»، مبيناً أنه تصرف غير مسؤول، وأنه يتابع الموضوع بقلق لأنه يعتبر هذا التصرف تصرفاً غير لائق، ولكنه أيضا تصرف فردي.

وقال المجلس لـ«الحياة» على لسان متحدثه محمد بن سليمان الشويمان: «نستنكر هذا التصرف الذي لا يمثل أخلاقيات المهنة التي يتمتع بها موظفو الأمانة عند أداء أعمالهم، وهو تصرف فردي»، مشدداً على أن «هذا التصرف مخالف لنظام البلديات ولوائحها، والتعليمات التي وجهت من الأمانة للبلديات كانت واضحة بعدم استخدام هذه التصرفات، وسيتابع ذلك مع الأمانة ومع وكيل الخدمات وسيسعى جاهداً لمحاسبة هذا المراقب على سلوكه غير المناسب».

وأكد أن المجلس يتابع هذه الحادثة ويتقصى عنها ويرى أنه يجب أن لا تمر من دون محاسبة، كما أنه يرفض استغلال المراقب للسلطة التي منحت له بحكم وظيفته في التعدي على الآخرين وتجاوز الأنظمة معهم.

وأشار متحدث بلدي الرياض إلى أن المجلس يدرك أن هناك خطة لتوفير مباسط للباعة المتجولين، ليتمكنوا من البيع من خلالها بطريقة نظامية، مبيناً «على رغم أن البلدية تكافح الباعة المتجولين، إلا أن هناك خطة لتسليمهم مواقع خاصة للبيع بدلاً من استخدامهم الأماكن العامة غير المناسبة للبيع».

من جهتها، أوضحت أمانة منطقة الرياض من خلال حسابها الرسمي في «تويتر» أن تصرف مراقب الأمانة (وهو يصعق مواطناً) مرفوض وسيتم محاسبته على ما قام به من تصرف مسيء ومخالف للتعليـمات بعد التعرف على هويته.

تسهيلاً لحركتهم واندماجهم في المجتمع

"البلديات" تلزم الأمانات بتنفيذ لائحة الاشتراطات للمعوقين

المصدر: جريدة الرياض الاحد 8 شعبان 1437هـ - 15 مايو 2016م
http://www.alriyadh.com/1503125

في إطار حرص وزارة الشؤون البلدية والقروية على تقديم الخدمات البلدية لكافة فئات المجتمع والمساعدة في دمج ذوي الاحتياجات الخاصة مع المجتمع وتمكينهم من المشاركة في الحياة الاجتماعية بصورة طبيعية، أعدت الوزارة لائحة الاشتراطات الخاصة بالخدمات البلدية المقدمة لذوي الاحتياجات الخاصة، حيث ألزمت فروعها من الأمانات والبلديات في مختلف مناطق ومحافظات ومدن المملكة بتطبيق هذه الاشتراطات عند الشروع في تصميم وترميم الإنشاءات التي تنفذها أو إصدار رخص البناء، بهدف تيسير وتسهيل حركتهم وتهيئة أوضاع الأماكن التي يرتادونها.

وتضمنت لائحة الاشتراطات الخاصة بالخدمات البلدية المقدمة لذوي الاحتياجات الخاصة معايير فنية لأخذها في الاعتبار عند الشروع في التصميم والترميم، وتنفيذ ذلك عند تصميم وتجهيز المباني التي يتعامل معها الجمهور سواء كانت حكومية أو خاصة مع الحرص على تحديد مواقع الأنشطة التي لها علاقة مباشرة بالجمهور في الأدوار السفلية.

واحتوت اللائحة على معايير عامة تلتزم بها الأمانات والبلديات، وتنص عليها عند إصدار الفسوحات للمباني العامة والخاصة، توضح كيفية تعامل المعوق مع التجهيزات الخارجية كالمنحدرات ومواقف السيارات وممرات المشاة والخدمات والمرافق العامة، إلى جانب ما تتضمنه من اشتراطات خاصة تهدف إلى استكمال بقية الخدمات والتجهيزات الداخلية والخارجية التي تتواجد في العديد من الأماكن والمباني الخاصة والعامة كالأبواب والشبابيك والمصاعد والممرات وأي تجهيزات أخرى.

كما اشتملت على تخصيص مواقف لسيارات ذوي الاحتياجات الخاصة في جميع المواقف العامة والخاصة وفي الأماكن المناسبة مما يسهل الوصول منها وإليها ويكون ذلك أقرب ما يكون من مداخل ومخارج الأماكن التي يرتادونها.

وفيما يتعلق بممرات المشاة والأرصفة اشترطت اللائحة أن تكون خالية من العوائق والبروزات وأن تكون أرضيتها من مواد خشنة، وتزود بالمنحدرات اللازمة واللوحات الإرشادية المميزة.

واشتملت على اعتبارات تؤخذ عند تصميم المساجد، من حيث اختيار الموقع المناسب وسهولة الوصول إليه، وفيما يتعلق بتصميم دورات المياه في الأماكن والمباني العامة اشترطت أن يراعى تخصيص جزء منها لخدمة المعوقين بواقع دورة واحدة للرجال وأخرى للنساء مع مراعاة توفير الفراغات والإمكانات الكافية لمساعدة المعوق على الحركة بسهولة داخل وخارج الدورة.

وعلى الجانب الترفيهي فقد أنشأت الوزارة عشرات الحدائق المخصصة لذوي الاحتياجات الخاصة في مختلف مدن المملكة، راعت خلال تصميمها وتنفيذها توفير كافة احتياجاتهم من وسائل ترفيه وممرات وجلسات وألعاب ودورات مياه، إلى جانب توفير سيارات خاصة بالمعاقين داخل الكثير من الحدائق والمتنزهات.

وأكدت الوزارة ضرورة التعاون مع الجهات الحكومية التي تتعلق خدماتها ومشروعاتها بذوي الاحتياجات الخاصة، لتهيئة المناخ المناسب لهم وتحقيق أكبر قدر من المساعدة له.

وروعي عند إعداد لائحة الاشتراطات الخاصة بالخدمات البلدية للمعوقين تحقق عدة أهداف رئيسية، أبرزها التعريف بذوي الاحتياجات الخاصة من حيث فئاتهم وإلقاء الضوء على بعض الصعوبات التي تواجههم في معيشتهم اليومية، وتحديد الاحتياجات اللازمة لهم من خلال المعايير الفنية والتصميمية، ومراعاة أن تتضمن أنظمة البناء والتصاميم المعمارية على الاشتراطات الكافية التي تيسر لهم الاستفادة من الخدمات المحيطة به، لتمكينهم من المشاركة في الحياة الاجتماعية ودمجهم فيها بحيث يساهمون في تنمية المجتمع الذي يعيشون فيه، فضلاً عن إظهار البيئة بمظهر حضاري يواكب النهضة الحضارية التي تعيشها المملكة.

مشددات لـ"الرياض" على أنها خطوة إيجابية للتسهيل على المرأة

محاميات يقتحمن "رخص التوثيق".. ويؤكدن: النظام لم يحصر التقديم على الرجال

المصدر: جريدة الرياض الاحد 8 شعبان 1437هـ - 15 مايو 2016م
http://www.alriyadh.com/1503129

جدة - أحمد الهلالي

في الوقت الذي سجلت فيه وزارة العدل تقدم محاميات بطلب للحصول على رخص "التوثيق"، أكد عدد من المحاميات أن منحهن أعمال التوثيق خطوة إيجابية وكبيرة للتسهيل على المرأة في مجالات عدة، وسيوفر عليها التكلفة المادية والانتظار في كتابات العدل ومكاتب المحاماة الرجالية.

وقالت المحاميات في حديث لـ"الرياض"، إن رخصة التوثيق غير مقتصرة على الجانب الرجالي فقط، بل ستكون أيضاً للمحاميات، لاسيما وأنه لا يوجد مانع من الحصول عليها مثل رخصة المحاماة.

وتتجه المحامية والمستشارة القانونية بيان زهران لأن تكون أول محامية سعودية تحصل على رخصة التوثيق التي أعلنت عنها وزارة العدل؛ حيث تقدمت بطلب للحصول على الرخصة قبل أشهر، وأنهت بعض الإجراءات الخاصة بالطلب من توثيق بصمة وغيرها.

وأكدت زهران أنها تقدمت بطلب رخصة توثيق عبر الموقع الرسمي لوزارة العدل، لتوافر الشروط المنصوص عليها في نظام الموثقين، ولا زالت في انتظار الانتهاء من الإجراءات الأخرى التي بموجبها ستحصل على الرخصة خلال الفترة المقبلة.

وأضافت أنه تم توثيق بصمتها من قبل كتابة عدل للتأكد من شخصها بطلب الرخصة، ولا يزال طلبها تحت الإجراء، موضحة أن النظام لم يستثنِ المرأة، وأن الأفعال التي يقوم بها من يحصل على رخصة التوثيق جميعها توثيقية، وغير مرتبطة بالقضاء.

وذكرت زهران أن الخدمة مقدمة لمن تنطبق عليهم الشروط سواء محامي أو محامية ولا يوجد استثناء، والمملكة في أنظمتها الأساسية لا تفرق في الحقوق والواجبات على أساس الجنس، وهي من الدول الرائدة والمتقدمة في الحفاظ على الحقوق وتطبيق العدالة، مشيرة إلى أنه لم يصدر في النظام أي استثناء، كما أنه لا يوجد نص شرعي يوضح تحريم عمل المرأة في هذا الجانب.

من جهتها، أفادت المستشارة القانونية خلود الغامدي، أن موضوع رخصة التوثيق تتطابق مع رخصة المحاماة، ولا يوجد مانع في أن تحصل المحامية على رخصة لـ"التوثيق"، لاسيما وأنهن استكملن كل الشروط التي تم طلبها.

وشددت على أن المحاميات بذلن جهداً كبيراً، وأثبتن وجودهن، وخدمن شريحة كبيرة من المجتمع النسوي، لافتاً إلى أن النظام لم يستثنِ المرأة من أعمال المحاماة فكيف يستثنونهن من التوثيق.

وأردفت الغامدي أن حصول المحاميات على رخص التوثيق سيساعد في خدمة شريحة كبيرة من النساء الراغبات في الحصول على الخدمة دون الذهاب إلى أماكن الرجال سواء كانت كتابات العدل، أو مكاتب المحاماة الرجالية لإنهاء أعمال التوثيق.

وفيما يتعلق بالإيجابيات التي ستحصل عليها المرأة بعد حصول المحاميات على رخص التوثيق، أبانت الغامدي أن النساء بطبيعتهن لا يرغبن في الذهاب إلى الرجال للحصول على خدمة سواء كانت استشارات قانونية، أو أعمال توثيق، إضافة إلى أن وجود الموثقات سيقلل من التكلفة المادية، والوقت على النساء.

بدورها، أشارت المستشارة القانونية مها الجدعاني، إلى أن شروط الحصول على رخصة التوثيق المنصوص عليها في المادة الثالثة من لائحة الموثقين اقتصرت على أن يكون المتقدم سعودياً، وحسن السيرة والسلوك، وأن يكون حاصلاً على شهادة جامعية تخصص شريعة، أو قضاء، أو أنظمة من إحدى الكليات في المملكة، أو ما يعادل أيّاً منها، وأن يكون سليم

الحواس، وألاّ يكون سبق الحكم عليه بجريمة مخلة بالشرف أو الأمانة، أو صدر في حقه قرارٌ تأديبي بالفصل من وظيفة عامة، ولو كان قد رد إليه اعتباره، وأن يجتاز دورة متخصصة لا تقل عن شهر، ما لم يكن مارس القضاء، أو عمل كاتب عدل، أو محامياً، أو قدم استشارات شرعية أو نظامية، أو قام بتدريس الفقه أو أصوله أو الأنظمة، وذلك فترة لا تقل عن عام، وأن يجتاز المقابلة الشخصية، وألا يكون موظفاً حكومياً.

واستطردت أن الشروط لم تتطرق إلى أن يكون المتقدم رجلا، أو امرأة، مبينة أن استثناء المرأة من الحصول على رخص التوثيق دون أي مسوغ يخالف اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة الموقع عليها من قبل المملكة.

من ناحيتها، قالت المستشارة القانونية حنين الحسيني إن هناك حاجة ملحة في المجتمع وخاصة الوسط النسائي، فالكثير من النساء لديهن حاجة ماسة لتوثيق الوكالات والعقود وقد يشعرن بالثقة والارتياح أكثر مع محامية امرأة تمثلها وتطمئن لها ويسهل عليها التواصل معها، كما أنها الأقرب لفهمها وفكرها، خاصة وأن هناك احتياجا كبيرا قد لا يجزِئه ولا يغطيه عدد المحامين.

ونوهت إلى أن حالات الطلب تفوق حالات العرض بكثير مما قد يسبب ازدحاما وتأخيرا في استكمال الإجراءات، موضحة أنه لا يوجد مانع من أن تشارك المحامية زميلها المحامي في هذه المهمة للتسهيل والسرعة في إنهاء الإجراءات، كما أنه لا يوجد ما يمنع شرعاً ولا نظاماً من أحقية المحاميات النساء في ممارسة مهمة التوثيق.

وكانت وزارة العدل قد استحدثت أخيراً، الإدارة العامة للموثقين، وتم ربطها بوكيل الوزارة لشؤون التوثيق، لتبدأ باستقبال طلبات رخص الموثقين العام الماضي من خلال التحقق من هوية المتقدمين، ومطابقة أصول المستندات لدى كتابات العدل في مناطق المملكة؛ حيث بلغ عدد المتقدمين لبرنامج "رخص الموثقين" أكثر من 2000 متقدم عبر البوابة الإلكترونية، وتم الموافقة على منح الترخيص لـ 356 متقدماً يمثلون الدفعة الأولى من المتقدمين، فيما ستتبعها دفعات أخرى بعد استكمال إجراءاتهم.

الشورى يشرّع لنظام البيع بالتقسيط.. والسجن والغرامة لمخالفيه

حذر من أن تتجاوز الرسوم والعمولات مانسبته1٪

المصدر: جريدة المدينة الاحد 8 شعبان 1437هـ - 15 مايو 2016م
http://www.al-madina.com/node/677504

جابر المالكي - الرياض

كشفت مصادر مطلعة بمجلس الشورى لـ«المدينة» أن نظام مشروع البيع بالتقسيط الذي يدرس في مجلس الشورى فرض عقوبات لمن يخالف هذا التنظيم وذلك بغرامة لا تزيد على 100 ألف أو إيقاف عمليات البيع بالتقسيط لمدة لا تزيد على سنة أو إلغاء الترخيص لمن يخالف أحكام النظام ولائحته.

وقالت المصادر: إنه حسب أحكام مشروع البيع بالتقسيط الختامية لا يخل نظامه بأحكام نظام مراقبة شركات التمويل، ويجوز أن تستثنى اللائحة بعض الأنشطة من الخضوع لأحكام النظام وفق اتفاق وزارة التجارة مع مؤسسة النقد.

وأكد تقرير لجنة الاقتصاد والطاقة بالمجلس أن تعديلات على النظام تأتي على أهمية تنظيم هذا النشاط لحماية النظام المالي وعدالة التعامل بين كافة الأطراف، مشيرة إلى أن هناك مادة تم إضافتها على المشروع المقترح من الحكومة تجيز للمشتري بعد موافقة البائع نقل التزاماته وحقوقه التعاقدية في عقد البيع بالتقسيط، لمشترٍ آخر، وتسقط الكفالة ما لم يوافق

الكفيل كتابةً على استمرار كفالته، ولا يمنع ذلك البائع من مطالبة المشتري الآخر بتقديم كفالة كشرط لموافقته على هذه الالتزامات والحقوق.
وأكدت اللجنة أهمية نظام البيع بالتقسيط، خاصة في ظل صدور أنظمة كثيرة تعنى بالتمويل والرهن العقاري وتسهيل التسجيل العيني للعقار وصدور نظام التعاملات الالكترونية، بالإضافة إلى المستجدات التي طرأت على البيوع وآلياتها والضمانات المتعلقة بها وسوق الائتمان المتنامي في المملكة، كما أنه مهم لإضفاء مناخ من الطمأنينة والاستقرار في المعاملات المالية بين الأفراد وتوفير مناخ من الثقة بين البائع والمشتري، وبالتالي تسهيل البيع وتلبية حاجة المشتري في ظل تدني مدخولات الناس، وارتفاع كلفة المعيشة وتعدد حاجاتهم، كما يمثل هذا النظام فرصة للبائع لتسويق سلعته وتصريفها في ظل نظام قادر على حماية حقه في استيفاء الثمن فيما بعد.
وأوضح تقرير اللجنة أنه يحق للبائع فسخ العقد إذا تخلف المشتري عن أداء أقساط مستحقة وفقًا لما تحدده اللائحة وبما يحقق العدالة بين طرفي العقد، وله أيضًا اشتراط حلول الثمن كاملاً إذا تخلف المشتري عن سداد أقساط مستحقة.
وبين التقرير أنه تم تحديد مواد النظام الرسوم والعمولات الإدارية التي للبائع الحق في الحصول عليها من المشتري وحذرت من أن تتجاوز نسبتها 1% من إجمالي مبلغ العقد على إعطاء الصلاحية لوزير التجارة تعديل النسبة وفقًا لحالة السوق.

• العمل" تحظر الاحتفاظ بجوازات سفر المكفولين إلا بموافقتهم

المصدر: جريدة المدينة الاحد 8 شعبان 1437هـ - 15 مايو 2016م
http://www.al-madina.com/node/677508

سعيد الزهراني - الطائف
أصدرت وزارة العمل والتنمية الاجتماعية، توجيهات إلى جميع الكفلاء من شركات، ومؤسسات، وأفراد، بحظر الاحتفاظ بجوازات السفر، الخاصة بمكفوليهم، إلا بموافقة العامل الوافد صاحب الجواز.
وأوضحت الوزارة في توجيهاتها، أنه يتعين أن يكون جواز السفر بحوزة صاحبه، وألا يتم الاحتفاظ به لدى الكفيل، سواء كان فردا، أو شركة، أو مؤسسة، إلا حال رغبة صاحب الجواز في ذلك، وبعد الحصول على موافقة مكتوبة منه، تشمل إقرار برضاه كامل الإرادة عن ذلك؛ خوفا من سرقة الجواز، ضياعه، أو تلفه، وهو بحوزة الكفيل. وفي حالة موافقة صاحب الجواز على الاحتفاظ به لدى كفيله، فإنه يتعين أيضا رده له حين يطلبه، على أن يتم توقيع الإقرار من العامل صاحب الجواز، وإعطاؤه نسخة منه.تجدر الإشارة إلى أن جواز السفر، يعتبر حقا للعامل الوافد، وليس من حق أحد حجزه، أو الاحتفاظ به، دون موافقة صاحب الجوازنفسه.

50 ألف فرصة عمل عن بعد للمرأة برواتب محفزة

المصدر: جريدة المدينة الاحد 8 شعبان 1437هـ - 15 مايو 2016م
http://www.al-madina.com/node/677550

حوار - بسام بادويلان

كشف وكيل وزارة العمل والتنمية الاجتماعية المساعد للبرامج الخاصة، عبدالمنعم ياسين الشهري عن وجود فرص عمل شاغرة جديدة للمرأة في 100 شركة خاصة بمختلف مناطق المملكة، مشيرا إلى أنه يتم دراسة تطبيق قرار محفز للمرأة على العمل الجزئي، يضمن لها رواتب محفزة، لافتا إلى أن المرحلة الثالثة من «التأنيث» لم تتوقف، معزيا عدم التطبيق إلى تهيئة بيئة عمل مناسبة، موضحا وجود اتفاقية بهذا الخصوص مع وزارة الشؤون البلدية والقروية.

وأكد الشهري في حوار خاص لـ«المدينة» أن هناك إستراتيجية وطنية لبرنامج «عمل المرأة عن بعد»، تستهدف أكثر من 50 ألف فرصة عمل العامين المقبلين، وسيتم إطلاق البرنامج خلال شهرين، متطرقًا في حواره إلى أن برنامج توظيف السعوديات الخريجات في المصانع يتضمن توفير الحضانات والمواصلات، وإيجاد مسار مهني واضح في خط إنتاج حسب المهنة، فضلا عن تحديد فترة الدوام.. فإلى نص الحوار:

بعد التغييرات التي طرأت في المناصب القيادية بوزارة العمل، خاصة تلك التي تمس عمل المرأة؟

أوقفت برامج ومبادرات مهمة لدعم التأنيث، كالمرحلة الثالثة من برنامج تأنيث المحلات النسائية.. هل هذا القرار هو بمثابة إيقاف للبرنامج؟ وما هي الأسباب؟

الوزارة لم تتوقف عن التأنيث، ولا يمكن أن تتوقف عن ذلك، لأن قرار تأنيث المستلزمات النسائية جاء بناء على أوامر ملكية، إلا أن هناك تريثًا قبل انطلاق المرحلة الثالثة، لعدم توفر بيئة عمل مناسبة للمرأة في كثير من تلك المحلات التجارية، فأبسط أبجديات الخدمات الأساسية للعمل في تلك المواقع مفقودة فيها، حتى دورات المياه وتوفر الأمن والاستقلالية غير متوفرة، بل لم تجد أماكن استراحة مخصصة للنساء في الأسواق، فهناك من يجلسن على الأرصفة، وهذا لا يليق بمكانة المرأة، كل تلك المبررات استدعت تأجيل تطبيق القرار لحين تهيئة الأماكن، وتم مخاطبة وزارة الشؤون البلدية والقروية، وتم توقيع اتفاقية معها لتهيئة الأسواق غير المهيأة، أما المهيئة فيستمر بها التأنيث، فالمراحل المقبلة هي المرحلة الثالثة.

متى تطلق المرحلة الثالثة للتأنيث بالتحديد؟

لا يحدد الزمن بقدر ما تحدد إجراء، لأن الإجراء لدى الجهات الأخرى.

لكن نريد معلومة تفيد القراء، ربما تستغرق 3 سنوات أو أكثر كلمة «الانطلاق»؟

قد تأخذ يومًا، نحن لم نتوقف عن التأنيث، بل نتريث لكي نتقدم بشكل أسرع، احيانا يأتي الاستعجال بخطوة فيرجعك 10 خطوات للخلف، فالقرار متوقف مؤقتا، لحين ايجاد بيئة عمل مناسبة وجاذبة للمرأة، فكلما كانت هناك بيئة آمنة، كلما كانت هناك بيئة جاذبة للمرأة، وبالتالي تصبح المنشأة منتجة.

ما هي الأنشطة التي ستكون ضمن نطاق المرحلة الثالثة؟

لمرحلة المقبلة في التأنيث، ستكون في أنشطة بيع العطور النسائية، ورعاية الأمومة، والجلابيات، والأحذية، والحقائب، بالإضافة إلى الجوارب النسائية، والملابس الجاهزة، والاقمشة النسائية، وللعلم أن الوزارة لم تمانع أي صاحب عمل ببدء العمل بمزاولة نشاطه في المرحلة الثالثة، فعلى سبيل المثال كل صاحب عمل يريد أن يؤنث نشاطه، يجد كل الدعم من الوزارة متى ما وفر بيئة عمل وفق الاشتراطات المحددة، وهناك بعض اصحاب الاعمال بدأ فعليا في ذلك.

ما هي البرامج المستقبلية التي تبشر المرأة مع تحديد زمن إطلاقها ؟

سيتم إطلاق برنامج «العمل عن بعد» بشكل رسمي خلال الشهرين المقبلين على بقية مناطق المملكة، حيث بدأ البرنامج في توظيف نحو 2000 عاملة برواتب تتراوح بين (3000-9000) ريال، بالإضافة أن هناك استراتيجية وطنية لعمل المرأة عن بعد، تستهدف أكثر من 50 ألف فرصة عمل خلال العامين المقبلين، وجاري العمل بالمشاركة مع عدد من

الجهات الحكومية «وزارة الخدمة المدنية، ووزارة التجارة، وهيئة الاتصالات، لتوفير البنية التحتية، وسيتم استهداف النساء في المدن غير الكبيرة، وقد افتتح 7 مراكز «للعمل عن بعد» في كل من القصيم وحائل وجازان والمدينة المنورة ونجران والأحساء، وحاليا جاري افتتاح مركز آخر في تبوك، كما أنه سيتم الإعلان عن إطلاق بوابة الكترونية تخصصة «للعمل عن بعد».

المرأة تجد صعوبة عندما ترغب أو تفكر أن تعمل ضمن مشروعات الأسر المنتجة، حيث تجد الإجراءات الروتينية المطولة والتداخلات بين الجهات المختصة.. هل هناك تنظيم أو هيئة تعنى بدعم الأسر المنتجة؟

نعمل لتنظيم عمل الأسر المنتجة من خلال لائحة تنظيمية تحت الدراسة، بتنسيق مع جميع جهات العمل الحكومي، وسيتم تكليف جهة بالإشراف على المشروعات، تعنى بتقديم الدعم والإشراف، وتنظم وتراقب تلك المشروعات.ولا يفوتني أن أشير أن هناك رجل أعمال بادر بتوفير موقع أرض في الرياض، يستوعب 700 أسرة منتجة، ويبحث عن موقع آخر بمدينة جدة لنفس الغرض.

هل لديكم رساله للمرأة في العمل؟

أريد أن أبث رسالة، فموضوع عمل المرأة يحتاج إلى ثقافة في حقوق العمل، للحصول على وظيفة، فمعظم الشركات تسعى أن يكون لها أقسام نسائية خاصة.

هل هناك برامج مستقبلية أخرى؟

سنبدأ بتأنيث قطاع التموين والإعاشة في عدد من الشركات الكبيرة، من خلال عمل شراكة معهم، لتوظيف عدد كبير من السعوديات. كما سيتم البدء الفعلي بتوظيف عدد كبير من النساء في 100 شركة كبرى، وجاري التنسيق مع تلك الشركات من خلال شركاء منظومة وزارة العمل، (صندوق تنمية الموارد البشرية، والمؤسسة العامة للتدريب التقني).

هل هناك جديد طرأ على العمل الجزئي؟

ندرس تطبيق قرار محفز على العمل الجزئي، ليكون مشجعًا لدخول المرأة في هذا النوع من العمل، بحيث يضمن لها رواتب عالية واحتساب توظيف المرأة بواحد في نسب التوطين.

لماذا نسيت الوزارة الجانب الإرشادي للمرأة ؟

الوزارة لم تنسى، فهي حريصة بعمل ذلك، حيث أصدرت دليلًا لعمل المرأة في كتيب واحد (النسخة الثانية)، يحتوي على كل ما يخص عمل المرأة بشكل مفصل، كما نعمل على بوابة عمل المرأة.

هل يوجد خطة لتشغيل السعوديات الدارسات؟

جاري تنفيذ برنامج بالاتفاق مع جامعة نورة، وتم تشكيل لجنة للبدء في تنفيذ تخطيط أكاديمي لتوظيف المرأة، ضمن نطاق مشروع «علم وعمل» الذي أطلق بالتنسيق مع وزارة التعليم.

هل يوجد برنامج توظيف للخريجات في المصانع والشركات؟

نعم، أطلقنا برنامجًا لتوظيف السعوديات الخريجات في المصانع بعد إكمالهن برنامجًا تدريبيًا في 3 مدن صناعية، كمرحلة أولى، وهي الرياض، وجدة، والشرقية، ويتم من خلال هذا البرنامج توظيف نسبة من المتدربات في تلك المدن، بإشراف هيئة المدن الصناعية، وتوفير الحضانات والبيئة المناسبة للعمل في تلك المدن، بالإضافة إلى تقديم الدعم في التدريب وتوفير المواصلات لها، وصرف رواتب محفزة، وإيجاد مسار مهني واضح في خط إنتاج حسب المهنة، وتحديد فترة الدوام، وبالفعل تم تطبيق هذه التجربة في الرياض، وسيتم العمل بها بمدينة جدة خلال أيام، ثم سيتم تطبيق التجربة على بقية مناطق المملكة.

أعلنت وزارة العمل عن برنامج لتوظيف المرأة في الصيدليات، إلا أنه ضمن القرارات المعلقة.. متى يتم تطبيق هذا القرار؟

كما سبق وأن ذكرت لك، فإن هذا البرنامج ضمن المرحلة الثالثة، وهو خاص بتأنيث الصيدليات في المولات المغلقة.

لكن، حدث سجال على آلية تطبيق هذا القرار بين الجهات المعنية ما بين مؤيد ومعارض؟

لا لا يوجد سجال، اشتراطات الوزارة واضحة، ففي حال توفير الاشتراطات اللازمة لبيئة العمل، يتم بدء تطبيق القرار بتوظيف المرأة.

هناك مشروع لتحسين بيئة العمل.. نريد تفصيل عنه؟

مشروع تحسين بيئة العمل، سيتم تطبيقه في 3 مدن الرياض وجدة والشرقية، وسيتم تعميمه في جميع مناطق المملكة خلال الثلاثة أشهر المقبلة، حيث تم عمل التشريع المناسب، وسيتم تكوين شراكات، لتوفير الدعم في المواصلات والحضانات، أما التشريع والتفتيش والرقابة، تم العمل فيه.

المواصلات من أكبر المعضلات التي تقف أمام مسيرة عمل المرأة.. هل وضعت حلول لتطبيق خطة تحسين بيئة العمل بشكل نهائي؟

من خلال خبراتنا في قطاع العمل، يجب مشاركة القطاع الخاص للعمل على تلافي تلك السلبيات.

لكن أنتم جهة حكومية معنية بالأمر؟
لا، يجب مشاركة القطاع الخاص معنا، ونص نظام العمل على الزام صاحب العمل بتوفير حضانة في حال وصل عدد العاملات لديه إلى 50 عاملة، كما تم تقديم دعم للمواصلات بنصف الراتب. وسبق وأن نجحت تجربة «الحضانات» في القصيم و»المواصلات» في الرياض، أما مدينة جدة، وبقية المدن جاري تطبيق تلك التجربتين.
هل هناك خطة لتوظيف المرأة في القيادات الوظيفية في المصانع؟
نعم، فالوزارة تسعى لاستقطاب الكوادر النسائية المؤهلة، ليتم الربط بين التأهيل والشاغر، حيث يتم مواءمتهن لتوظيفهن في الوظائف القيادية في المصانع والشركات، ضمن مشروع «علم وعمل»، حيث أطلق تنفيذ هذا البرنامج، فأكثر من يستطيع الإجابة على هذا الموضوع هو صندوق تنمية الموارد البشرية «هدف».

نفقات شهرية ورعاية صحية وتعليمية ضمن الضوابط الجديدة لـ "البيوت الاجتماعية"

حددت الأهداف والفئات ونوعيات المستفيدين

المصدر: جريدة المدينة الجمعة 6 شعبان 1437هـ - 13 مايو 2016م
http://www.al-madina.com/node/677171

سعيد الزهراني ـ الطائف
وضعت وزارة العمل والتنمية الاجتماعية، ضوابط جديدة؛ لافتتاح المساكن التي يتم إنشاؤها لرعاية من لا يُعرف والداه أو أحدهما، والتي يطلق عليها «البيوت الاجتماعية»، وتضمنت هذه الضوابط، والتي تم إعدادها في لائحة متكاملة الأهداف والفئات، وكذلك النوعيات المستفيدة، وما تتحمله الوزارة من نفقات شهرية لرعاية المقيمين بهذه البيوت صحيا، وتعليميا. ونصت الضوابط على التزام الوزارة برعاية المقيم في البيوت الاجتماعية، وأداء ما يقابل ذلك من تكاليف، بحيث يتم صرف مبالغ شهرية لهم تبدأ بـ 200 ريال شهريا لمن هم دون سن التعليم، وحتى 1200 ريال للملتحقين بالتعليم الجامعي. وحددت الضوابط أهدافا للبيوت الاجتماعية، في توفير رعاية قريبة من الحياة الأسرية الطبيعية للمقيم وإيوائه والاعتناء به،من أجل غرس القيم الدينية والاجتماعية داخله وفق تعاليم الشريعة الإسلامية، بحسب ما تتطلبه المرحلة العمرية. كما وضعت اللائحة شروطا وضوابط للالتحاق بالبيوت الاجتماعية، وكذلك شروط الانتقال من فئة إلى أخرى، كما حددت حالات إنهاء الإقامة بها

إسناد أعمال التفتيش للقطاع الخاص

الشورى يناقش اللائحة التنظيمية لمجالس شباب المناطق

المصدر: جريدة عكاظ السبت 7 شعبان 1437هـ - 14 مايو 2016م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20160514/Con20160514839373.htm

فارس القحطاني (الرياض)

يناقش مجلس الشورى في جلسته يوم (الأربعاء) 18 شعبان الجاري، تقرير لجنة الشؤون الاجتماعية والأسرة والشباب بشأن مقترح مشروع اللائحة التنظيمية الموحدة لمجالس شباب المناطق المقدم من عضو المجلس الدكتور حامد الشراري.

كما يناقش يوم (الإثنين) 16 شعبان الجاري، تقرير لجنة الشؤون الأمنية بشأن مشروع تعاون بين المملكة والولايات المتحدة المكسيكية في مجال مكافحة الجريمة عبر الحدود، وتقرير لجنة المياه والزراعة والبيئة بشأن مشروع مذكرة تفاهم بين الهيئة العامة للأرصاد وحماية البيئة في المملكة ووزارة البيئة في جمهورية كوريا للتعاون في مجالات حماية البيئة وتنميتها والمحافظة عليها.

ويصوت المجلس في الجلسة ذاتها، على وجهة نظر لجنة التعليم والبحث العلمي بشأن ملحوظات الأعضاء وآرائهم تجاه التقرير السنوي لوزارة التعليم للعام المالي، ويناقش تقرير لجنة الاقتصاد والطاقة بشأن مشروع نظام البيع بالتقسيط.

كما يناقش تقرير لجنة الحج والإسكان والخدمات بشأن مقترح إضافة مادة جديدة إلى نظام البلديات والقرى الصادر بالمرسوم الملكي رقم (5/م) وتاريخ 1397/2/21 «يقضي بإسناد بعض أعمال التفتيش والرقابة وفرض الغرامات إلى شركات فنية متخصصة» وهو مقدم من عضو المجلس الدكتور مفلح الرشيدي.

وفي جلسة يوم الثلاثاء 17 شعبان الجاري، يناقش المجلس تقرير اللجنة الأمنية بشأن مشروع اتفاق بين حكومتي المملكة العربية السعودية والمملكة المغربية في المجال العسكري التقني، كما يناقش تقرير لجنة الثقافة والإعلام والسياحة والآثار بشأن مشروع مذكرة تفاهم للتعاون في مجال التراث الثقافي والمتاحف والتراث العمراني والحرف والصناعات اليدوية بين الهيئة العامة للسياحة والتراث الوطني في المملكة العربية السعودية ووزارة الثقافة في جمهورية البيرو.

ويصوت المجلس على وجهة نظر لجنة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات بشأن ملحوظات الأعضاء وآرائهم تجاه التقرير السنوي لوزارة النقل، وتقرير لجنة الاقتصاد والطاقة بشأن التقرير السنوي لوزارة الطاقة والصناعة والثروة المعدنية، وتقرير لجنة الإدارة والموارد البشرية بشأن مقترح تعديل المادة الثالثة عشرة من نظام الخدمة المدنية الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/49) وتاريخ 1397/7/10 والمقدم من عضو المجلس الدكتور أحمد الزيلعي.

ويبحث المجلس في جلسة يوم 18 شعبان الجاري، تقرير لجنة الشؤون الأمنية بشأن مشروع اتفاق بين حكومة المملكة العربية السعودية وحكومة الجمهورية التونسية للتعاون في المجال الدفاعي، وتقرير لجنة الاقتصاد والطاقة بشأن مشروع اتفاق تعاون بشأن الاستخدامات السلمية للطاقة الذرية بين حكومتي المملكة وجمهورية فنلندا، ويصوت على وجهة نظر لجنة الحج والإسكان والخدمات بشأن ملحوظات الأعضاء وآرائهم تجاه التقرير السنوي لصندوق التنمية العقارية.

وحدة لـ "التمكين الصحي والحقوق" في جامعة المؤسس

المصدر: جريدة عكاظ السبت 7 شعبان 1437هـ - 14 مايو 2016م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20160514/Con20160514839383.htm

وافقت جامعة الملك عبدالعزيز على إنشاء وحدة «التمكين الصحي والحقوق الصحية» في قسم النساء والتوليد بعد طلب تقدمت به المدير التنفيذي لمركز التميز والرعاية الصحية لسرطان الثدي البروفيسورة سامية محمد العمودي.
وتعد وحدة جامعة المؤسس الأولى من نوعها في كليات الطب بالمملكة، إذ ظلت تعمل في الفترات السابقة على نشر الوعي من باب المسؤولية الاجتماعية.
كما تمت الموافقة على إدراج مادة «التمكين الصحي والحقوق الصحية برؤية شرعية» في تطوير مناهج كلية الطب والنساء والتوليد، وتهدف الوحدة إلى تمكين المجتمع والعاملين في القطاع الصحي من التشريعات والأنظمة المحلية في وزارة الصحة وتعريفهم بحقوقهم الصحية، والتقليل من الأخطاء والمضاعفات.
وأوضحت رئيسة الوحدة سامية العمودي لـ«عكاظ» أن إنشاء الوحدة خطوة أولى والسعي مستمر لتعميم الفكرة ونشرها في كليات الطب في المملكة طبقا لرؤية برنامج التحول الوطني 2030 التي تشمل التحول الاقتصادي والاجتماعي والصحي.
وأضافت أن سقف الطموحات هو الوصول بصحة المرأة في السعودية إلى أعلى المستويات، مؤكدة أن إنشاء الوحدة يعد إنجازا متفردا لكلية الطب.

ضبط 21 ألف متسوّل 9 ٪ منهم سعوديون خلال عام واحد

"العُمري": التسوّل قضيّة خطيرة غير منتهية في المجتمع

المصدر: جريدة سبق الاحد 8 شعبان 1437هـ - 15 مايو 2016م
https://sabq.org

نبّه متخصص في الشؤون الاجتماعية إلى خطورة تفاقم وزيادة ظاهرة التسول في المجتمع السعودي وبشكل لافت للنظر، وبالذات من غير السعوديين الذين اتخذوا الإشارات المرورية، والفنادق، والمستشفيات، وغيرها أماكن رئيسة لتواجدهم فيها، مع لبسهم للزي السعودي واصطحاب النساء للأطفال في كل الأوقات.
وقال المستشار والباحث في الشؤون الاجتماعية، سلمان بن محمد العُمري، إن التسوّل قضية خطيرة غير منتهية حتى تاريخه على الرغم من الجهود الكبيرة التي تبذل من أجل إزالتها والتخلص منها كونها عملية بعيدة عن روح الإسلام، وتحمل معاني بعيدة عن الحضارة والسلوك الحضاري بشكل كبير، وهي تخرج من باب لتعود من الشباك بأشكال عديدة وأنماط لا تخفى على أحد، وخصوصاً أن المملكة بما حباها الله من خيرات صارت مطمعاً لكل أولئك ذوي النفوس الضعيفة والأطماع الكبيرة والجشع المستمر، وهي ليست مقتصرة على منطقة معيّنة بذاتها في البلاد، بل تكثر في مناطق وتقل في أخرى، يعرفها المتسوّلين أكثر من غيرهم، مشيراً إلى أن تقارير وزارة العمل والتنمية الاجتماعية (الشؤون الاجتماعية سابقاً) كشفت عن ضبط 21 ألف متسول 9% منهم سعوديون العام المنصرم 1436 هـ . وهذه الأرقام قليلة

جداً ولا تمثل الواقع الحقيقي لواقع التسول التي لم تستطع الوزارة التصدي لها حيث إن إمكاناتها المخصصة لفروعها لا تكفي لمتابعة المتسولين في مدينة الرياض !!
وكشف "العُمري" عن لقائه الأمير فيصل بن بندر بن عبدالعزيز أمير منطقة الرياض وقال: سألته عمّا إذا كان للشرطة دور في متابعة المتسوّلين في العاصمة. فأجاب على الفور: نعم، إنها جزء من مسؤولياتهم، وعمّد مباشرةً مدير إدارة الدوريات الأمنية اللواء عيد العتيبي بالملحوظات التي لدي عن التسوّل والمتسوّلين في مدينة الرياض تحديداً، ولا شك أنّ تفاعل الأمير فيصل الإداري المحنّك ليس بغريب فهو يتابع كلّ صغيرة وكبيرة في المنطقة ومن تعامل معه عن قرب يعرف الدّقّة والحرص على الانضباطيّة في العمل التي أهملها ـ مع الأسف الشديد ـ كثير من المسؤولين !!
وأثنى على رجال الأمن وخاصة الدوريات الأمنيّة وقائدها ذو الأخلاق العالية اللواء عيد العتيبي الذي قدّم ما يستطيع في كل ملحوظة قدمتها له، وكلّف أحد الضباط الميدانيّين بمتابعة مثل هذه الأمور معي. ولكنني خلصت إلى شيء أن قضيّة التسوّل والمتسوّلين تحتاج إلى فرق متخصصّة لوحدها لمتابعة المصائب الكبيرة التي تخرج من عباءة التسوّل من غسيل للأموال، وتجارة في المخدرات، ودعارة، وسحر، وجرائم متنوعة متعددة وغير ذلك.
وأشار العُمري إلى أن البعض يمتطي جواد التسول، وهو لا يهدف من وراء ذلك إلا لجمع المال والثروة، وهؤلاء يستغلون كل مناسبة وكل شاردة وواردة من أجل الحصول على أكبر قدر ممكن من المكاسب، فتراهم مرة يتصنعون المرض، وتارة يعزفون على أوتار الاعاقات ومرة يستجدون الناس وهم يكذبون ويخادعون، وما أكثرهم في مواسم الخيرات والعطاء كشهر رمضان المبارك وغيره، حتى الفنادق الكبرى، والأعراس والمستشفيات الكبرى. ناهيك عن أماكن العزاء ومتابعتها بطرق احترافية.
وتساءل ما دام أنّ الغالبيّة العظمى من المتسوّلين هم من غير السعوديّين فلماذا لا يرحلون إلى بلدانهم، والمواطنون تدرس حالتهم ويقدّم لهم العون والمساعدة وفق ما لدى وزارة العمل والتنمية الاجتماعية من برامج مخصّصة لذلك. أما غير السعودي فيجب عدم التردّد بالترحيل بالإبعاد لأنّه قد تكون المخاطر أكبر من قضية تسوّل!!
وناشد سلمان العُمري من الجهات المسؤولة بأن تقوم بدورها بشكل يبعث الاطمئنان، وأن تأخذ المسألة بمحمل الجد، لا سيما إذا علمنا أن القضية قد تكون مرتبطة بعصابات منظمة، ويقف خلفها من يوجهها بشكل أشبه ما يكون بأعمال المافيا وعلى هذا فإن الأمر يجب أن يدرس، ويوضع بإطاره الصحيح، وتوضع الخطط المناسبة لحلها، والخلاص منها بشكل جذري سواء كانت عملاً إفرادياً أو مخططاً ومنظماً حتى يتم اجتثاث القضية بشكل نهائي.

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

قواعد معلومات لخفض البطالة

المصدر: جريدة الاقتصادية الاحد 8 شعبان 1437هـ - 15 مايو 2016م
https://www.aleqt.com/2016/05/15/article_1054691.html

سعود بن هاشم جليدان

يعير المختصون معدلات البطالة اهتماما خاصا، بل إن عديدا منهم يعتبرونها أهم المؤشرات الاقتصادية، حيث تعطي هذه المؤشرات لمحة سريعة عن الأوضاع الاقتصادية في أي بلد. فارتفاع معدلات البطالة يشير إلى انخفاض كفاءة السياسات والإدارة الاقتصادية، التي تتسبب في تراجع تشغيل موارد البلاد وإحداث تشوهات ومعضلات اقتصادية مزمنة أو طارئة تمر بها الدولة. أما إذا كانت معدلات البطالة منخفضة جدا فيدل على وجود عجز في العمالة ما يقود إلى الضغط على الأجور، والتسخين الاقتصادي، ودفع معدلات التضخم المولد لمجموعة من الآثار السلبية على توزيع الدخول والثروات والموازين الخارجية وخفض قدرات البلاد التنافسية على الأمد الطويل. ولهذا يحاول صناع القرار استهداف معدلات بطالة كافية للتشغيل الكامل للاقتصاد وغير مسببة لرفع الأسعار بمعدلات مرتفعة، وتسمى معدلات البطالة هذه بمعدلات البطالة الطبيعية. ويصعب قياس معدلات البطالة الطبيعية ولكن كثيرا من المختصين يرون أنها تراوح ما بين 4 و 6 في المائة. وقد تختلف ما بين البلدان ولكنها تظهر عند حدوث توازن ما بين عرض العمالة والطلب عليها.

تولدت ضرورة وجود معدلات بطالة طبيعية نتيجة للديناميكية التي تمر بها الاقتصادات العالمية والاقتصادات المحلية. حيث تسعى الاقتصادات إلى تحفيز النمو والمنافسة ما يتسبب في تغيرات هيكلية اقتصادية تعزز نمو قطاعات معينة وتراجع قطاعات أخرى. وتقود هذه التغيرات إلى فقدان العمالة للوظائف في بعض القطاعات وتحولها إلى العمل في قطاعات أخرى، أو حدوث تغيرات تقنية في القطاعات الاقتصادية تقتضي اكتساب عمالتها مهارات جديدة. ويتطلب إعادة تأهيل العمالة للانتقال إلى أعمال أخرى بعض الوقت ما يحتم وجود بطالة مؤقتة في الاقتصاد.

من جهة أخرى فإن وجود نقص معلومات دائم عن الوظائف والعمالة لدى العاملين والمشغلين يتسبب في إحداث بطالة مؤقتة حتى تتوافر المعلومات عن الوظائف وشاغليها. ويمضي الداخلون الجدد إلى أسواق العمل بعض الوقت بحثا عن عمل، كما تسعى العمالة الموجودة في سوق العمل وبصورة مستمرة إلى تحسين أوضاعها من خلال البحث عن أعمال أخرى أعلى أجرا أو أفضل ظروفا أو أكثر مواءمة لمهارتها وقدراتها، ما يتطلب قضاء بعض الوقت لتغيير الوظائف أو البحث عن أعمال جديدة. ولهذا لا بد من وجود أعداد معينة من العاطلين عن العمل في أي اقتصاد وبصورة مستمرة. وهذا يفسر استحالة وجود معدل بطالة صفري في أي اقتصاد. وتتدخل الحكومات في أسواق العمل بتحمل بعض تكاليف البطالة المؤقتة لتمكين العمالة من البحث عن عمل. كما تدعم الحكومات برامج إعادة التأهيل والتدريب للعمالة لمساعدتها في الحصول على وظائف بديلة.

وتلعب المعلومات دورا حيويا وحساسا في خفض معدلات البطالة وتسريع حصول العاملين على أعمال، والمشغلين على العمالة الأنسب لأنشطتها. ويسود شعور عام بوجود نقص واضح في المعلومات عن العمالة الوطنية والوظائف على المستويات المختلفة في المملكة، بما في ذلك الوظائف الحكومية. فهناك جهات حكومية وخاصة بحاجة إلى عاملين في وظائف معينة، ويوجد في الوقت نفسه عاملون مهيأون للحصول على هذه الوظائف، ومع هذا تظل هذه الوظائف شاغرة لفترة طويلة من الزمن. ولتلافي هذا الوضع ترتفع الحاجة إلى إيجاد قاعدة أو قواعد معلومات عامة عن الوظائف الشاغرة في القطاعات الحكومية والخاصة لتمكين الباحثين عن عمل من الحصول على معلومات عن فرص العمل المتاحة بسهولة وشفافية، وتزويدهم بصورة أوضح للوظائف المتاحة في البلاد وأجورها ومشغليها وأماكن وجودها، ما يوفر كثيرا من الوقت والجهد على العمالة الباحثة عن الشغل. ويمكن أيضا إنشاء قاعدة أو قواعد معلومات عن طالبي العمل ومؤهلاتهم ما يوفر على الأعمال كثيرا من الجهد في البحث عن الكفاءات الوطنية، كما يعطي صورة أوضح للمشغلين عن أعداد العمالة الوطنية ومؤهلاتها، وهذا يوفر الوقت والمال للأعمال ويرفع قدرات الأعمال التنافسية. ويمكن أن تشترط أنظمة العمل على الأعمال ضرورة عرض الوظائف الشاغرة لديها لمدة معقولة في قواعد الوظائف الوطنية قبل منح الأعمال تأشيرات عمل على هذه الوظائف.

إن توفير المعلومة السريعة والسهلة والرخيصة عن الوظيفة والباحث عنها ليس كافيا وحده في القضاء على البطالة، ولكنه سيساعد كثيرا في التصدي لها، وهو من أسهل الطرق وأقلها تكلفة في خفض معدلاتها، كما سيسهم في خفض ممارسات الفساد المتصلة بالتوظيف ويرفع عدالة الحصول على الوظائف بين شرائح المجتمع، وسيعزز أيضا إنتاجية المؤسسات الخاصة والعامة وقدرتها على المنافسة وإرضاء الجمهور. وإضافة إلى ذلك ستوفر قواعد المعلومات المقترحة معلومات وبيانات سريعة وشاملة عن البطالة والتوظيف والقطاعات والمؤسسات الاقتصادية المولدة للوظائف، ما ييسر استهداف وتبني السياسات المحفزة لنمو القطاعات والمؤسسات الأكثر توظيفا للعمالة الوطنية.

العمل والتنمية الاجتماعية ..والأماني المنتظرة

المصدر: جريدة المدينة الاحد 8 شعبان 1437هـ - 15 مايو 2016م
http://www.al-madina.com/node/677582

صالح بكر الطيار

بعد الأمر الملكي بدمج وزارتي العمل والشؤون الاجتماعية لتكون وزارة واحدة تحت مسمى وزارة العمل والتنمية الاجتماعية فإن ذلك يعني العديد من الأمور المفصلية في أهداف الوزارة العملاقة التي تعنى بالناس وشؤونهم الحياتية والاجتماعية ومستقبلهم وترتبط بفئات متعددة من المحتاجين والفقراء وغيرهم ناهيك عن مئات الخطط التي ظلت لسنوات معطلة تارة بأسباب البيروقراطية ومتعطلة تارات أخرى بأسباب سوء التخطيط .

تغير الاسم من شؤون الى تنمية والأمل في الوزير الحقباني أن يطلب كل الملفات المتعطلة وخصوصاً تلك المتعلقة بأمور المحتاجين وطالبي الضمان الاجتماعي اضافة الى ملفات كثيرة تختص بشأن المعاقين واحتياجاتهم وخطط تطوير الدور في المناطق التي ظلت لسنوات تشتكي من مخالفات عدة ،ولعل الملف الصحفي في الوزارة ينضح بما فيه من تقارير سابقة ترصد الوضع الصعب للفئات الذين هم أشد حاجة للعمل السريع والتفاعلي في أروقة الوزارة وهم ذوو الاحتياجات الخاصة والمسنون والايتام والمحتاجون .ونأمل أن نرى عملاً وخططاً واقعية في الميدان تتواءم حتى مع مسمى تنمية فالأمر يتعلق بتنمية العمل وتنمية الانسان والمكان والكل يتطلع من كل أرجاء البلاد الى ما سيخرج من الوزارة في الأيام القادمة من تخطيط فعلي للعمل وتوديع للمتاعب والعوائق التي كانت تعترض طرق اصحاب الحاجات والأرامل والمطلقات وأسر المعاقين واصحاب الدخل المحدود وعلى جانب آخر فإن دمج الوزارتين معاً يشكل اتجاهاً فريداً في تخطيط العمل من حيث ربط الاحتياجات بالمطالب ،فالآمال عريضة بتخفيض نسبة البطالة وتوفير خطة واضحة وموضوعية لتشكيل ملامح مستقبل التوظيف في القطاع الخاص وفتح قنوات متميزة من الفرص الوظيفية للشباب والفتيات وخلق مجالات ابداعية وواعدة من الآمال في التدريب والتوظيف يسايرها مزايا وتباشير تختص بالوظائف تفرض على أصحاب القطاع الخاص الذين يجب أن يكونوا عوناً للدولة وسنداً لها خصوصاً واننا نسير في خطى البدايات في رؤية السعودية 2030 ،في حين يجب أن يفعَّل عمل الجمعيات الخيرية التي تملأ اركان البلاد وأرجاءها ولكن عملها لا يتوازي مع الاحتياجات والمطالب ولا يصل الى المحتاجين بطريقة عملية ومؤسساتية حتى نرى دروباً جديدة من الإنتاج ونشاهد تغطية حقيقية للضمان ومنعاً للتلاعب في سجلات المتقدمين كالذي تم كشفه قبل اشهر ونشهد تنمية حقيقية تكبح البطالة وتوقف الفقر وتلغي التسول وتشمل بالقرار طالبيه وتوزع هبات الوطن وعطاياه على مستحقيها في كل أطراف البلاد في الهجر قبل القرى وفي القرى قبل المدن حتى يخف صوت الشكوى ويختفي أنين المعاناة .وننتظر من معالي الوزير أن يسارع الزمن بمشاريع وقرارات تكفل القضاء على مخالفات سوق الاستقدام وايجاد حلول وقنوات تخرج المواطنين من أزمة الاستقدام التي نشرت المخالفات الأمنية ورفعت من مشكلات العمالة السائبة .

ختاماً : العمل والتنمية الاجتماعية وجهان لعملة واحدة وهي نماء الوطن ورخاء المواطن .

الرياض
www.Alriyadh.com

من المسؤول عن اختطاف الأسرة؟

المصدر: جريدة الرياض الاحد 8 شعبان 1437هـ - 15 مايو 2016م
http://www.alriyadh.com/1503214

فاضل العماني

في مثل هذا اليوم من كل عام، يحتفل العالم بأسره باليوم العالمي للأسرة، وهي احتفالية رمزية تُقام في هذا اليوم " ١٥ مايو" في كل عام، لتسليط الضوء على أهمية ومكانة وتأثير الأسرة، والتركيز على دورها الكبير في بناء المجتمع، إضافة إلى تعزيز ثقافة المشاركة الفاعلة من أجل الحفاظ على هذا "الكيان" الأصيل الذي يُمثل اللبنة/الخلية الأولى في قلب المجتمع.

في مثل هذا اليوم من كل عام، تُقام المهرجانات والندوات والفعاليات والبرامج في كل مدن العالم للمشاركة في توجيه بوصلة الاهتمام والرعاية والدعم للأسرة التي تواجه الكثير من الصعوبات والمعوقات والتحديات التي تقف أمام تحقيقها لأهدافها الصغيرة والكبيرة، والتي تتمثل عادة في إشاعة وتعزيز وتأكيد قيم التسامح والتآلف والانفتاح والحوار، ونبذ كل مظاهر التشدد والعنف والإرهاب، ومكافحة كل ملامح الفرقة والتباعد والتفكك بين مختلف أفرادها، لتكون "نواة" سليمة وفاعلة في بناء المجتمع. وهنا، لابد من هذا السؤال الضروري: هل سمعنا عن هذا اليوم العالمي للأسرة، فضلاً عن الاحتفال به؟.

ويعود الاحتفال بهذا اليوم إلى القرار الذي اتخذته الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام ١٩٩٣ باعتبار ١٥ مايو يوماً عالمياً للأسرة، وقد حث القرار كافة الدول والمؤسسات والهيئات الرسمية والخاصة للعمل على رفع مستوى الأسرة الاقتصادي والاجتماعي والإنساني لتكون مشاركة وفاعلة ومؤثرة في صناعة المجتمعات المتطورة.

والأسرة، مفهوم واسع جداً، خاصة في مثل هذه المرحلة الاستثنائية من عمر العالم الذي تتشابك وتتقاطع فيه المصالح والعلاقات والمكونات التي تتشكل منها الأسرة، فقد تكون أسرة صغيرة تتكون من الأب والأم والأبناء، وقد تكون أسرة مركبة تُمثل العائلة التي تجمعها روابط الدم والنسب والقرابة، في حين قد تكبر لتكون "الأسرة الكبرى" التي تمتد لتشكل مجمل المجتمع.

الأسرة، هي الوحدة الأساسية لكل مجتمعات العالم، وهي حجر الزاوية الذي شكل البناء الإنساني والحضاري منذ البدايات الأولى لتاريخ البشرية، لذا فهي تحتاج للكثير من الدعم والمساندة والحماية لكي تُمارس دورها الحقيقي في نهضة وتنمية وتطور المجتمع، وهذا لن يحدث إلا بتحسين أوضاعها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لتعيش في مناخ طبيعي وصحي يسوده الأمان والاستقرار والسعادة.

إن ما تتعرض له الأسرة من ضغوطات ومؤثرات وتحولات، أضعف قدرتها على ممارسة وظيفتها الرئيسية وهي صنع الأجيال المتوازنة التي تحتاجها المجتمعات والأمم لتواصل مسيرتها التنموية والنهضوية.

كثيرة وكبيرة هي الصعوبات والتحديات التي تواجه الأسرة الحديثة، كظاهرة العولمة التي قذفت بها في سماوات وفضاءات الانفتاح والتمدد الكوني، وطغيان وسائل ووسائط التقنية والإعلام والاتصال والتواصل التي حولت أفراد الأسرة الواحدة إلى ما يشبه الجزر المعزولة، وتنامي ظاهرة الطلاق بمعدلات وأرقام كبيرة ومخيفة تُهدد وجود هذا الكيان المهم، وبروز الكثير من القيم والسلوكيات والعادات الحديثة التي أفرزتها التغيرات والتحولات الكبرى التي اجتاحت العالم بأكمله، والغزو الفكري والثقافي القادم من كل الاتجاهات والأجندات والتوجهات الخارجية والداخلية، وصراع الأجيال الذي يُمثل ظاهرة خطيرة جداً تتسبب في زيادة الهوة بين الأجيال والخبرات المتعاقبة نتج عنه حالة دائمة من المواجهة والصدام والصراع بين تلك الأجيال.

تلك هي بعض الصعوبات والتحديات التي تواجه الأسرة، ولكن هناك ثغرة كبرى في قلب الأسرة أجدها الأخطر والأسوأ وهي ظاهرة الاختطاف التي تُعاني منها الأسرة، والذي يُسببه غياب التواصل والحوار والالتقاء بين الآباء والأمهات مع

أبنائهم، ما يُسهل مهمة المتربصين والمغررين والمحرضين لاختطاف شبابنا وشاباتنا والزج بهم في ساحات الفتن والعنف والقتل والإرهاب أو إسقاطهم في براثن الرذيلة والإدمان والضياع.
الأسرة هي اللبنة الأولى والأساسية في بناء المجتمع، وآن لها أن تتصدر مشروع التحول الوطني، وأن تكون القاعدة الحقيقية التي تنطلق منها "رؤية السعودية ٢٠٣٠".

كاريكاتير

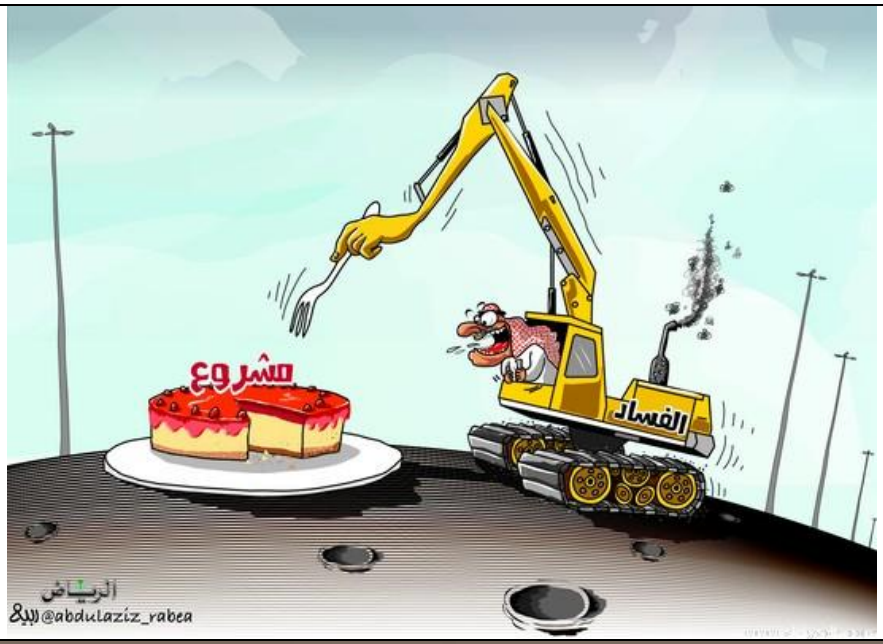

المصدر: جريدة الرياض الاحد 8 شعبان 1437هـ - 15 مايو 2016م

http://www.alriyadh.com/1503111

المصدر: جريدة الحياة الاحد 8 شعبان 1437هـ - 15 مايو 2016م

http://www.alhayat.com/Opinion/Maher-Ashor/15594816